اتجاهات الصحف الاجنبية والاعلام الغربى فى تناول
الانتخابات الرئاسية فى مصر ٢٠٢٤
تحليل مضون الفترة من ١ يوليو الي ٣٠ سيتمبر ٢٠٢٣

إعداد
زينب صالح

تحرير
محمد البدوي

أكتوبر ٢٠٢٣

ECHR

اتجاهات الصحف الاجنبية والاعلام الغربى فى تناول الانتخابات الرئاسية فى مصر ٢٠٢٤

تحليل مضون الفترة من ١ يوليو الي ٣٠ سيتمبر ٢٠٢٣

الائتلاف المصري لحقوق الإنسان والتنمية

وهي المبادرة التي أطلقتها مؤسسة ملتقى الحوار للتنمية وحقوق الإنسان وهو تحالف يضم ٥٠٠ من جمعيات ومؤسسات تنموية وحقوقية في ٩ محافظات يستهدف تعزيز وتحسين أوضاع حقوق الأنسان في مصر. وتعزيز الشراكات وتبادل الخبرات

وتوزعت الجمعيات والمؤسسات الأهلية، المشاركة في المبادرة في ٩ محافظات وهي: "القاهرة، الغربية، البحيرة، الإسكندرية، بنى سويف، سوهاج، الأقصر، قنا وأسوان

صفحة الفيس بوك https://www.facebook.com/profile.php?id=100090569196942

© ALL RIGHTS RESERVED- 2021
FDHRD

مقدمة

يلعب الإعلام دورًا هامًا في تنوير الرأي العام وتوجيهه، فقد شكل الاعلام منبرًا رئيسيًا للحوار والجدل السياسي وتبادل المعلومات والتواصل بين صناع القرار السياسي والرأي العام، فالرأي العام يعتبر مكونًا من مكونات المجال السياسي مثله مثل المؤسسات السياسية، وينظر للرأي العام في سياق صناعة القرار السياسي كعامل محدد في إتخاذ القرارات، وتعد الإنتخابات شكلًا من الأشكال التي يتحقق بها الرأي العام في العملية السياسية. ولقد اهتمت الدول الغربية بدور وسائل الإعلام في توجيه الحياة السياسية، فتحتم عليهم العمل على إيجاد وسائل للتحكم بهذه الأداة القوية التي تخضع الشعوب بقوة الكلمة والصورة، لذلك تم التحكم في البنيات الإستراتيجية لوسائل الإعلام عبر القدرة على توظيفها وفق الحجم الكمي والنوعي والزمني والمجال البشري الذي يرغب صاحب الرسالة في تبليغها طبقًا له.

ومن المعلوم أن التطور العددي والنوعي لوسائل الإعلام يجعل من المادة الإعلامية التي تبثها عنصرًا بالغ الأهمية ويتطلب قدرًا من السرعة في الحصول على المعلومات وتوجيهها لمجالات البث المرغوبة بعد أن يتم انتقاؤها أو التحقق منها أو إعادة صياغتها. فإتساع حجم التدفقات المعلوماتية الجديدة جعل العملية الإعلامية اصبحت الأكثر قدرة على التحكم في مصادرها، وأهم من ذلك فإن أثار التحكم في المعلومات وتدفقاتها على العملية السياسية داخليًا وخارجيًا أصبحت على درجة كبيرة من التعقيد والخطورة. وقوة امتلاك المعلومة وسلطة إخضاع الإعلام تجعل التأثير في الرأي العام عملية سهلة وهذا هو الأسلوب الذي تعتمده السياسة الاجنبية في تسيير القضايا الإستراتيجية كالحروب نتيجة تمركز المعلومات لدى المصادر العسكرية أو السياسية.

وهناك مستوى للتأثير بالتدفق الإعلامي ووسائل الإعلام على القرار السياسي يتعلق بالسرعة والإستشارة والمسؤولية، إذ أن السرعة التي يتخذ بها القرارات السياسية الحديثة تؤدي إلى تقليص استشارة السلطات للرأي العام وحتى لدائرة المسؤولين أنفسهم، كما يظهر أن نتائج سرعة القرارات على عنصر المسؤولية أقل تأثيرًا وهي تبقى خاضعة للرسائل والإمكانيات التي يستخدمها صناع القرار لإتاحة المجال والفرصة للرأي العام. ويظل الرأي العام خاضعًا لمدى توظيف وسائل الإعلام والاتصال بصورة متوازنة داخل المجال السياسية كي تكون العملية السياسية أو القرار السياسي قد مر في شروط ملائمة للمعايير الديمقراطية، كالشفافية وحرية الرأي المخالف والاستشارة.

وفى العملية الانتخابية لا تقتصر نزاهة وتنافسية العملية الانتخابية على سلامة صناديق التصويت أو إجراءات التصويت ولكن يلعب الإعلام دورًا مهمًا في مجمل مراحل العملية الانتخابية، ويحدد نزاهة هذا الدور مستوى تنوع وتوازن التغطية الإعلامية للأطراف المتنافسة في الانتخابات، وحتى الناخبين في الإلمام بأفكار وبرامج المرشحين دون تدخل أو احتكار يفسد تنوع وتعددية الرسالة الإعلامية. فلا يوجد ما هو ملزم في إطار القانون الدولي لحقوق الإنسان بشأن الإجراءات التي يجب إتباعها لتنظيم دور الإعلام في الانتخابات، ولكن هناك ممارسات ومعايير تم استخلاصها من مبادئ قانونية ملزمة، هذه الممارسات والمعايير تطورت من خلال الممارسات الدولية والإقليمية.

ومن واقع مختلف المعايير والممارسات الدولية والإقليمية للإعلام والانتخابات فهناك مجموعة من المحددات الأساسية لدور الإعلام في تغطية الانتخابات يأتي في مقدمتها ضمان الحرية والتعددية الإعلامية، والتي تعني حماية الإعلام من تدخل وتعسف السلطة وكفالة الحق في إصدار وتملك وإدارة المؤسسات الإعلامية، وتوافر مقومات إستقلال المؤسسات الإعلامية المملوكة ملكية خاصة من حيث إستقلال الإدارة والسياسات التحريرية وتمثيل هذه المؤسسات للمجتمع بكل تياراته السياسية والفكرية والدينية والعرقية. كما أن الإعلام الخاص مطالب بالالتزام بالمهنية والموضوعية واحترام حق الجمهور في المعرفة، وذلك من واقع المسؤولية الإجتماعية والأخلاقية مع وجود الحد الأدنى من الالتزامات القانونية وخاصة في مجال الإعلام المرئي والمسموع.

وتقوم محددات دور الإعلام في الانتخابات على احترام مبدأ تكافؤ الفرص بين جميع المرشحين، والتزام وسائل الإعلام بتثقيف وتوعية الناخبين بمختلف مراحل وإجراءات العملية الانتخابية، وأن يشكل الإعلام فرصة للحوار العام الديمقراطي في المجتمع، وتوافر آليات مستقلة لمراقبة ومتابعة الأداء الإعلامي أثناء تغطية الانتخابات يكون لديها صلاحية تلقي الشكاوي من المرشحين، وتصحيح أي خلل أو انحرافات قد تنشأ في مدة الحملات الانتخابية. وتتوزع المسؤولية في هذا الإطار على اللجان الانتخابية والأجهزة المشرفة على الإعلام والقضاء والنقابات من خلال تطوير العمل بمواثيق الشرف الاعلامى. إن افتقاد هذه المحددات يؤثر بالطبع على فعالية التغطية الإعلامية للانتخابات وينتقص من دورها في تنوير الناخبين بالعملية الانتخابية والمرشحين.

فمن أهم القواعد التي تحكم التغطية الإعلامية، التوصيات الصادرة عن اللجنة الوزارية لمجلس أوروبا التي أوصت الحكومات بدراسة السبل الكفيلة لضمان احترام مبادئ النزاهة والتوازن والحياد في تغطية الإعلام للحملات الانتخابية، وتبني تدابير لتطبيق هذه المبادئ في القوانين والممارسات الداخلية آينما تقتضي الحاجة

وبما يتفق مع القانون الدستوري. ولكن كشفت الدراسة عن مخالفة الاعلام الغربى القواعد المهنية التى يجب ان يتبعها الاعلام خلال التغطية الاعلامية للحياة السياسية والانتخابات الرئاسية فى مصر وانتهت الدراسة الي:

أولا : سلبية وانحياز الاعلام الاجنبى فى تغطيته الاعلامية للاحداث السياسية وفترة الانتخابات فى مصر:

إن الدول الغربية التي تحرص دائما على تقديم نفسها بانها راعية للحريات في العالم ومنها حرية الإعلام، باتت تستخدم إعلامها ومؤسساتها وشبكاتها الإعلامية لخدمة مآربها السياسية وتحقيق مصالحها الشخصية في العالم.

فالإعلام الغربى هو إعلام الدول التي تحكم العالم وسياساته وقراراته الدولية، سياسته من ناحية النقل الإعلامي والموارد المالية هي الأهم في العالم، يتم استخدامها بشكل واضح وكبير لخدمة أغراض السياسة الغربية الداخلية والخارجية، لذلك يجب التنوية ان فلسفة الإعلام الغربى والشبكات الفضائية؛ نقلت التنافس بين الدول الكبرى على المناطق الإستراتيجية والغنية، من مرحلة الصراع المسلح إلى صراع فكري وإستراتيجي حول بسط الهيمنة، وزيادة التبعية والنفوذ بأدوات العصر الحديث في توجيه الرأي العام الدولي والمحلي، ولذلك نجد كل وسيلة إعلامية ذات توجه دعائي لها اهتمام خاص بها، وإستراتيجية إعلامية نحو الدولة المصرية، فنحن اليوم أمام محاولة مستميتة من الاعلام الغربي لتمرير أفكار بعينها .

وهي مايمكن اعتبارة استمرار لتاريخ طويل من المشاريع الإعلامية، التي أطلقتها محطات إذاعية وتلفزيونية دولية، وحتى منصات إلكترونية وصحف لتوفير مواد إعلامية تستهدف المواطن المصرى والتأثير في جمهور وسلطات بلاده، وبث الصور التي نراها بانتظام في وسائل الإعلام الغربية، التي دائما ما تصور الجانب السلبي من مصر. حيث يتمثل الاعلام الغربي بمنظومة المحطات الفضائية التي تجعل من العنف، والجوع، والتخلف، وانتهاكات حقوق الانسان مادتها الإعلامية التي يتم نقلها عبر شبكة مراسليها في مصر.

ولطالما تعودت وسائل الإعلام الغربية على النمطية في نقل أخبارها والحديث عن الحياة السياسية والانتخابات فى مصر، ومن هنا يمارس أصحابها مهنتهم على تلك الأسس، تبعا لأهداف قد تكون معلنة، والعكس صحيح. فإن كون الإعلام الغربي يوفر مساحة للحرية وسقفًا مرموقًا لذكر الحقائق أو بعضها، ويضفي بعض الحيادية والموضوعية في طرح المواضيع لا يعني استقلاليته، فهذه الحرية تختفي تمامًا حين يتعلق الأمر بالتأثير على الرأي العام في نقاط ساخنة تتصل مباشرة بالسياسة الخارجية، خاصة التي تمس مصالح الدول الغربية في

مصر أو غيرها من الدول؛ ولهذا تتمتع الشعوب الغربية ببعض تلك المصداقية في الشؤون الداخلية، بينما تنعكس الصورة تمامًا في الشؤون الخارجية.

والحكومات الغربية تحرص على سياسة الانفتاح والفضفضة والنقد المفتوح في إعلامها الذي يتناول القضايا الداخلية والخاصة بشعوبها، ولكن حين يتعلق الأمر بمصر والسياسات الخارجية فلابد من وضع أجندة خاصة تحرص فيها على التشويش والتشويه ورسم صورة سلبية من خلال تناول مرسوم للأحداث أو الاقتصار على زاوية أو التركيز على نمط وكأنه السائد، وهذا الامر لا يقتصر على وسيلة إعلامية واحدة، بل على الكثير من الوسائل التى تتعمد أن تشوه وتطمس الحقائق، فنرى أخبارًا كاذبة فى بعض الأحيان، وفى أحيان أخرى لا نرى سوى أخبار الجريمة، وكأن مصر لا تشهد سواها، ومرات أخرى نرى التركيز على سلوكيات سلبية فردية، وكأنها الشائع فى شوارع مصر، وكأن هذا الاعلام يتعمد رسم كل هذه الصورة لتبث فى قلب كل سائح ينوى زيارة مصر خوفا بسبب ما يجده من حوادث فى هذا الاعلام، وكأنه يريد أن ينزع ثقة أى مستثمر ينوى أن يقيم مشروعًا فى مصر بسبب ما يسمعه من تحليلات سلبية عن مصر.

إن هذا الاعلام الغربى لا يتردد في استخدام الأسلوب الاستخباري للترويج لموقفه السياسي، وللابتزاز السياسي في آن واحد. وقد تكرر هذا كثيرًا فى أكثر من موضع في مصر حيث جرى ابتزاز عدد من رجال السياسة إن كان في الدول الغربية نفسها، أو الضغط الذي تمارسه هذه الوسائل على صناع القرار خارج الغرب لتأمين مصالحها ومصالح من تمثلهم. فى الحقيقة أن ما يستحق النقد فى التغطية الاخبارية للشأن المصرى من قبل وسائل الاعلام الغربية، هو غياب الرؤية الموضوعية، وانعدام التحليل العلمي البحثي للكثير من الظواهر في مصر، وعدم تناولها في سياقها التاريخي والجدلي من قبل وسائل الإعلام الغربية، وتحليلها في الواقع المصرى ذاته.فضلا عن اسناد كثير من الوسائل الإعلامية علي معلومات مرسلة غير موثوقة وتفتقد للتدقيق

العديد من وسائل الإعلام الغربية هدفها الأساسي ليس البحث عن الحقائق ونشرها، وإنما التجارة في المعلومات والمعطيات والخبر والصورة، لذلك هي تقوم بتقديم ما يطلبه المشاهد والقارئ، ولا تهتم كثيراً إن كانت السلعة جيدة ومفيدة، أو كانت فاسدة وغير صحيحة. ليس هذا فحسب، بل أن وسائل الإعلام نفسها في الدول الغربية سلعة مثل غيرها من السلع، يتنافس على امتلاكها رجال اعمال لفرض مصالحهم السياسية أو الاقتصادية. خلال السنوات الأخيرة أقدم عدد من تجار الدم والحروب ومن الأثرياء الجدد خاصة من

دول أوروبا الشرقية، على شراء صحف ومحطات تلفزيونية عريقة، لأهداف متعددة مثل تبييض الأموال، وحماية مصالحهم، وللتأثير على مجريات الحياة السياسية والاجتماعية.

وعندما نقوم برصد مفردات صورة مصر في الاعلام الغربى، ونعمل على تفكيك رموزها والتعرف على مدلولاتها، وتحليل رسالتها الاعلامية، نجد انها كلها مفردات ورموز وانماط تشكل صورة سلبية لنظام الحكم فى مصر وتسيء له، وتشكل صورة سلبية عن أوضاع حقوق الانسان المدنية والسياسية، وتقدم واقعًا رمزيًا يؤكد على أن مصر أصبحت دولة بوليسية لا مجال فيها للمعارضة أو حرية التعبير، فهذا الاعلام يدرك تمامًا أن الرأي العام ليس شيئًا يمكن تغييره بالتمني او بالبيانات والقرارات السياسية لتشويه او تحسين الصورة لشخص او حكومة، بل هو حصيلة عمل مخطط ومنهجي ومستمر، عمل اعلامي يتناول ابعاد الصور الكلية ويصيغ مفرداتها بعملية.

فعندما نقوم بتحليل المواد الاخبارية المقدمة فى وسائل الاعلام الاجنبية نجد ان هناك نماذج لمخالفات مهنية صارخة تتجاهل فيها معايير الحيادية والتوازن والموضوعية والمصداقية وثوابت العمل الإعلامى، وقواعده الدولية، كما سنلاحظ تكرارًا لأخطاء مهنية جسيمة وبشكل نمطى، وذلك فيما يتعلق بتغطية الشأن المصرى، وهذه الأخطاء تخرج تمامًا من الإطار الذى يمكن تجاوزه بسبب طبيعة العمل الإعلامى وتصب فى إطار ممنهج يعبر بوضوح عن معاداة الدولة المصرية، ونمطية الأخطاء وتكرارها وتزايدها يعزز بشكل واضح فرضية أن القائمين على تغطية الشأن المصرى لديهم نوع من الحرص على تجاهل القواعد المهنية والمعايير الإعلامية التى يجب ان تسير عليها المؤسسات الاعلامية.

فان هذه الأخطاء المتكررة والنمطية تشوب السياسة التحريرية فى المواد الاخبارية التى تتعلق بمصر سواء فيما يخص قواعد اختيار موضوعات هذه المواد الاعلامية وعناوينها أو معايير استضافة الشخصيات فى البرامج أو نمط الأسئلة وما تحمله من توجيه واضح ثم المنهج الذى تسير عليه البرامج ذات الرأى الواحد والذى يتجاهل معايير التوازن فى الرأى والحجه والمنطق ليسفر الأمر فى النهاية عن برامج توجه اتهامات بلا أدلة تطلقها شخصيات غير مؤهلة تنفرد غالبًا بمساحة الوقت بناء على أسئلة تتم صياغتها بشكل موجه و مرتب لتأتى بنتائج محددة تخالف الواقع وتضلل المشاهد.

والأخطاء المهنية فى هذه الوسائل الاعلامية تمتد إلى التقارير الإخبارية التى يتم بناؤها على أخبار تفتقر إلى المواصفات والمعايير التى يعملون بها حيث يتجاهل القائمون على إعداد التقارير الإخبارية معايير التأكد من

صحة الأخبار التى يتم نشرها، فيأتى بعضها معتمدًا على شائعات متداولة على صفحات التواصل الاجتماعى وبعضها الأخر يتم نقله كما هو من وسائل إعلامية أخرى وتخلو التقارير الإخبارية من أى مصدر أو سند يؤكد المعلومات الواردة به أو أية بيانات توضح صحة وسلامة ما يتم نشره، وحتى عندما يتضح عدم صحته لا يقدم القائمون على التقرير الاعتذار للمتابعين الذين لا شك أن قطاعًا منهم فى الآونة الأخيرة فقد ثقته فى مصداقية هذه المؤسسات الاعلامية.

إن السياسة الاعلامية التى ينتهجها الإعلام الغربى قادر بها على تغيير أنظمة وإبادة شعوب وإشعال حروب طاحنة عن طريق الترويج لأخبار كاذبة ونشر دعايات لا أساس لها من الصحة، ليشكل بها ما يشبه الصدمة الكبرى تجعل المتلقي على استعداد كامل لتصديق أي شيء يُعرض عليه. لان الإعلام يسير جنبًا إلى جنب مع السياسات المتبعة لهذه الدول، بحيث يسهر على تقديم المبررات والذرائع اللازمة التي من شأنها تعزيز موقف الدول القائمة عليه تجاه أي قرار اتخذته أو حرب شنتها، رغم أن هذه المبررات غالبًا ما تكون ضعيفة وتافهه، كما ان الإعلام يلعب دورًا مهمًا في صناعة الخطر المحدق بالشعوب، وهنا تتبلور فكرة السيطرة على الشعوب، ليتحولوا مع الوقت إلى دُمى ساكنة تكتفي بالمشاهدة للعملية الديمقراطية فقط لكنها لا تشارك فيها.

فمن المعروف عن الاعلام الغربى لدى الشعوب العربية، انه طالما مارس ومازال يمارس الكذب بشكل يشبه إلى حد بعيد شغفًا متوارثًا، كما انه يؤثر بصورة مستمرة في تغيير سياسات الحكومات، ويساهم في حشد الرأي العام الدولي تجاه قضايا بعينها، ويعمل على إشعال الفتن والحروب وتغيير أنظمة الحكم في كثير من دول العالم الثالث، إضافة إلى محاولاته المتعمدة لإعادة صياغة وتفسير وتشويه المواقف السياسية، بما يخدم أهداف الغرب والدول التي تقف وراءه. وتتجلى هذه المنهجية للإعلام الغربي في التعامل مع القضايا المصرية، حيث يأخذ هذا التعامل بعدًا خطيرًا، كونه يندرج في الرؤية الاستراتيجية الغربية للمنطقة العربية والإسلامية، القائمة في جانب منها على تفكيك وضرب أي مركز محوري يشكل نموذجًا جاذبًا لانطلاق العرب، سواء كان هذا النموذج سياسياً أو اقتصادياً.

وينطلق تناول الإعلام الغربي للقضايا المصرية، من الأفكار والأنماط الجاهزة، والأحكام السلبية المسبقة الموروثة تاريخياً منذ قرون ماضية، فهو إعلام يعمل لمصالح غربية استعمارية منذ أكثر من نصف قرن. ارتبط بقنوات رسمية ممتدة من أجهزة المخابرات إلى السياسات الخارجية والمصالح الغربية المدفونة في المنطقة

العربية، إعلام لا علاقة له بحسابات القيم والمبادئ والأخلاقيات والعلاقات الإنسانية كما يدعي، بل هي حسابات قائمة على المصالح التي تحددها له دوائر الحكم والصهيونية العالمية التي تمتلك الثروة والإرادة.

ولاشك أيضًا أن الغرب كرس الإعلام بأنواعه وفنونه وأساليبه المختلفة، أداة رئيسية واستراتيجية في هذه المواجهة، لترسيخ تفوقه التنموي والمادي والتكنولوجي، لتصبح الآلة الإعلامية الغربية جزءًا لا يتجزأ من المنظومة الدفاعية الشاملة عن الهوية الغربية، والمشروع الغربي في المنطقة بأبعاده المختلفة، وقد ظهر ذلك في تناول الأوضاع في مصر، حيث يتعامل الإعلام الغربي مع جميع القضايا الداخلية في مصر، من منظور عدائي محض، ظاهره الدفاع عن حقوق الإنسان، وباطنه التشهير وسوء النية وفساد القصد وتعكير الرأي العام وزعزعة السلم الاجتماعي.

فلا يكاد الإعلام الغربي يغيب عن الأحداث والوقائع المصرية، ولا يكتفي بمواكبتها، بل يعمل على تأزيمها وتعقيدها، وإثارتها وتحريكها وتضخيمها خدمًة لأجندات حكوماته، كما أن خطورة اهتمامه بمجمل القضايا المصرية، تكمن في أنها تدخل في باب الترصد وخدمة الأجندات الخفية التي عادة ما تتستر تحت القناع الإنساني. حيث يحترف الإعلام الغربي سياسة التهويل والتضليل في تناوله للقضايا المصرية، من خلال بث الأخبار الموجهة والمعلومات الملفقة، والمغالطات والبيانات غير الصحيحة، والمفتقرة إلى المنطق والواقعية، لإرضاء مجموعات الضغط أو الممولين، فهو لا يتحرك ولا يأخذ مواقف من تلقاء نفسه، أو بناء على سياسة يحددها مجلس تحرير الصحيفة، أو ملاك الوسيلة الإعلامية بشكل عام، وإنما هناك توجهات يتم إملاؤها على هذه الوسائل من صناع القرار فى الدولة التى تصدر الوسيلة الإعلامية بها، وذلك على حساب ميثاق ومعايير العمل الإعلامي والمهنية، التي لطالما تغنى بها أمام العالم.

فقد يكون الإعلام الغربى حرًا على السطح، لكن جهات التمويل المباشر وغير المباشر تشترط سلفًا على وسيلة الإعلام والعاملين فيها التقيد برغباتها. وواضح على المستوى العالمي أن الإعلام الغربى أصبح في العقود الأخيرة سيفًا على رقاب الناس لا بأيديهم، وذلك لأن وسائل الإعلام الغربية متأثرة فكريًا وثقافيًا بجهات معينة، وقادرة على الاستمرار في البث أو الطباعة بمساعدة تجارة الإعلانات التي يمارسها الإعلاميون مع الشركات الرأسمالية الكبرى. وهذه وسائل ذات مواقف سياسية واجتماعية وثقافية منحازة تؤثر بصورة خطيرة على موضوعيتها ورغباتها في نقل الصورة كما هي إلى عموم الناس. كما انه يسعى إلى استهداف الشريحة المؤثرة والغالبة في المجتمع والتي تنجذب بقوة إلى السرعة والإثارة والأداء المبهر. مما جعله يتحول من خانة نقل

المعلومات إلى خانة صناعة المعلومات، ليصل إلى درجة الاحتراف في التأثير على الناس وإعادة تشكيل المواقف والآراء. وما يثنيه عليه المعجبين به وما يضربونه من أمثلة حول قوته وحريته وإنسانيته في الواقع هو أساس بقاء الإعلام الغربي، فلولا مساحة الحرية التي يرفع شعارها لما كان له تأثير، إنها المساحة التي يتم التلاعب بها وفق سياسة تظهر الحرية تارة وتقمعها أخرى حسب الحاجة.

حيث تتتبع وسائل الإعلام الغربية أسلوب ما يسمى بالتباين الزائف عند تناولها للقضايا، ويعني ذلك وجود تباينٍ في المواقف الإعلامية فيما يتعلق بالقضايا التي تهم مصالح فئة معينة في بعض الأحيان، وهو ما يظهر وكأنه حياد في الطرح وموضوعية في التغطية الإعلامية، لكن عند التدقيق في هذا التباين، نجد أنه في النهاية يقدم ما يخدم هذه الفئة المعنية فقط، وإن ظهر أن هناك اختلافًا في الرؤى والمواقف. فقد تحول الإعلام الغربي من خانة نقل المعلومات إلى خانة صناعتها، ليصل إلى درجة الاحتراف في التأثير على الافراد وإعادة تشكيل المواقف والآراء، مستخدمًا مساحة الحرية التي يرفعها شعارًا له،

فالاعلام الاجنبى، هو اعلام موجه لخدمة السياسات الغربية ، ويمارس دعاية دولية بنوع من الذكاء والاحترافية والمهنية ، ويتبع أساليب وتكتيكات يصعب على غير المتخصص في الإعلام أن يستوعبها، فمثلاً هو يعرض الرأي والرأي الآخر، ولكنه يبتعد عن آراء المعارضة العقلانية المعتدلة ويلجأ إلى إبراز الآراء المتطرفة، كما تعمد إلى المبالغة، وإلى أسلوب التجاهل المتعمد لحقائق بعينها لا تخدم مصالحه والتركيز على معالجة جزئيات بعينها. وتلك الوسائل الاعلامية حققت أهدافها التي انطلقت من اجلها،

وبالتالى شجعت النتائج الإيجابية التي حققتها وسائل الاعلام الأجنبية بعض القوى الإقليمية والدولية على ضخ مبالغ طائلة للتأثير في توجهات الرأي العام المصرى، فأصبح لكل دولة لها مصالح منصة أو أكثر تخاطب بها الجمهور وتحاول الترويج لرؤاها العامة، بهدف إيجاد انطباعات إيجابية والترويج لسياسات تخدم مصالحها، وشرعت قوى متباينة في تدشين الكثير من وسائل الإعلام الحديث والتفاعل مع الرأي العام المصرى بغرض محاصرته، حيث يفتقر للوجبات الدسمة إعلاميًا في ظل سباق محموم تقوم به غالبية الوسائل للدعاية المباشرة للأنظمة الحاكمة، ووجد الإعلام الأجنبي في الفراغ المحلي فرصة لزيادة نفوذه وتأثيره والترويج لأجنداته السياسية. وتبدو وسائل الاعلام الأجنبية مزيجًا من المهنية والتحيز والدعاية، وهناك صورة وخلطة مصنوعة بطريقة احترافية ما يلبي احتياجات المهتمين بالشأن السياسي ومتابعة تطوراته بالتحليل والرؤى المتباينة.

ولا شك أن الحرية في الطرح والاحترافية في طرق صناعة الخبر وتقديمه للناس، والقالب التقني المتطور الذي يعرض فيه وسرعة الأداء توسع الشريحة المتأثرة بهذا الإعلام، وهذا ما عمد له الإعلام الغربي بقوة، حتى يقلل من مساحات انعدام الثقة بمصداقيته التي بدأت تتسع يومًا بعد يوم، خاصة مع تعامل قطاعات عريضة من شعوب العالم مع هذا الإعلام، بالشكل النقدي والعقلاني، وفرز ما يقدمه من أخبار وتقارير ومعلومات.

ثانيا: مبالغة وتهويل الاعلام الغربى فى تناول القضايا المصرية:

لطالما قدم الإعلام الغربى، مفهومًا خاصًا للقضايا المصرية والمشكلات التي تعيشها وأسبابها وأدوار الفاعلين فيها والحلول التي تتصورها للقضايا، خاصة أن تأسيس مثل هذه الوسائل الاعلامية التي تتبع لقوى عالمية أجنبية قد جاء استجابة لمنطق محدد يهدف إلى بلوغ التأثير في الرأي العام في حقل إعلامي تنافسي وحيوي أكثر من خدمة أهداف تجارية محضة. وقد نتج عن ذلك هشاشة في مصداقية هذا الاعلام لدى الجماهير، الذى أصبح أكثر من أي وقت مضى يتحكم بالأجندة الإعلامية ويحدد هرمية الأخبار وبشكل ما الخط التحريري بالرغم من مزايداته حول احترام مبادئ الحيادية الإعلامية والحرفية المهنية والاستقلالية الإدارية. منذ ذلك الحين وهذه الوسائل الاعلامية لا تنفك تطور استراتيجيات التأثير في محاولة للتأقلم مع الأوضاع والحاجات والأذواق التي فرضتها التحولات التي عرفها المشهد الإعلامي الفضائي على المستويات الإقليمية والدولية في السنوات الأخيرة، ولاسيما الدور المتزايد لوسائل التواصل الاجتماعي في تشكيل الرأي العام .

وتُعد الأخبار المضللة من أخطر الأسلحة فتكًا بالمجتمعات والدول، وذلك بما تشكله من خطر على عقل ونفسية الاشخاص، واستقرار وأمن المجتمع، خاصةً مع انتشارها غير المتحكم فيه، في ظل هيمنة مواقع التواصل الاجتماعي على الحيز الأكبر منها. فصناعة ونشر الأخبار المضللة ليست وليدة اليوم، بل يقترن تاريخها بتاريخ الأخبار نفسها، على سبيل المثال في نهاية القرن التاسع عشر انتشر مصطلح الصحافة الصفراء وهو تجسيد لمفهوم الأخبار الزائفة، وتقوم الصحافة الصفراء على مبدأ تضخيم الحقائق والمبالغة فيها أو محاولة تشويهها، وفقا لمصالح معينة تكون إما ضد أشخاص معينين، أو في سبيل مصالح سياسية أو اقتصادية أو حتى مجتمعية، وأُعيد مصطلح الأخبار المضللة، إلى الواجهة في السنوات الأخيرة لأن المجتمعات الغربية، اصبحت تعج بهذا النوع من الأخبار.

وانتشار الأخبار المضللة والمبالغ فيها بين جماهير الوسائل الاعلامية الغربية أسرع بكثير من الأخبار الحقيقية، واسباب هذا الانتشار، ترجع إلى قدرة هذا النوع من الأخبار الكاذبة أو المضللة على خلق مشاعر الخوف أو الاندهاش الكبير لدى القراء والمتابعين، مما يضاعف إقبال الناس على قراءتها ومشاركتها مع آخرين، ووجد هذا النوع من الأخبار ضالته في انتشار وسائل التواصل الاجتماعي، وذلك لطبيعة هذه المنصات المساعدة على النشر دون تكلفة ودون رقابة، كما تساعد طبيعتها المثيرة للجدل في الانتشار بين رواد مواقع التواصل الاجتماعي، خلال بحثهم عن السبق في نشر الأخبار، خصوصا إذا تعلق الموضوع بقضايا تستأثر باهتمام الرأي العام، سعيا منهم إلى حصد المزيد من الإعجابات والمشاركات والتعاليق، بغية كسب قاعدة جماهيرية على هذه المنصات بهدف تصنيفهم ضمن خانة المؤثرين.

وتعتمد الأخبار المضللة في انتشارها على أنواع مختلفة في المصادر، من أبرزها التضليل والتمويه الذي يرتكز على تضليل القارئ، ونشر الفكرة من دون أن يترك له فرصة للتحقق من صحة هذه الأخبار أو عدمها، هذا بالإضافة إلى زيف المصادر المعتمد عليها، وهو الأسلوب الذي يتبع من قبل الصحف ومواقع الإعلانات والأخبار الاجنبية، التي تهدف إلى نشر صور ومواقف لأشخاص أو جهات مصرية والتعليق عليها بشكل مختلف كليا عن المقصد الحقيقي للصورة أو الموقف أو الرأي للشخص المعلن عنه أو الجهة التي تتعلق هذه الأخبار بها. كما يعد التلاعب في العناوين من أبرز المصادر التي تعتمد عليها الأخبار الزائفة في الانتشار، خصوصا في ظل مواقع التواصل الاجتماعي، عدد كبير من القراء لا يكملون قراءتهم لخبر ما بتفاصيله، فضلا عن تدقيق المحتوى، ويكتفون فقط بقراءة العنوان الرئيسي دون تكلف عناء النقر على الرابط وقراءة الموضوع كاملاً، وهنا يسقطون في المحظور، بحيث يشكلون فكرتهم من خلال العنوان الذي تتعمد بعض المواقع أن يكون أبعد ما يكون عن الحقيقة.

وعلى الرغم من الدور المؤثر والخطير الذي يلعبه الإعلام الاجنبى باعتبار أن التغطيات التى يقوم بها هي من أهم التغطيات عبر طواقمه الفنية والتحريرية وشبكات مراسليه المنتشرة في معظم المناطق المصرية، إلا أن هذه التغطية الإعلامية تختلف باختلاف الوسيلة الاعلامية الناقلة للحدث، كل وسيلة حسب أجندتها الإعلامية وأحيانا السياسية وعليه تختلف طريقة الصياغة والتحرير والعرض والمحتوى وزوايا التناول فكل وسيلة اعلامية تحدد نمط ما نشاهده من مجريات الحياة فى مصر، وتساهم بذلك في تشكيل رؤيتنا ومعرفتنا عن الأزمات والمشكلات التى تواجه الدولة المصرية وفقا للإطار الإعلامي الذي تحدده وهذا ما يجعل المعالجة الإخبارية

خاضعة لقوالب تأطيرية بأهداف وسياسية الوسيلة الإعلامية، ونتج عن ذلك غموض كثيف حول حقيقة الأحداث وطبيعة مجرياتها.

كما ان التهويل والتهوين وجهان متناقضان يميزان النهج الذي ينتهجه الإعلام الغربي في تغطيته للقضايا والاحداث المصرية، فوسائل الإعلام التي تقتحم كل بيت، والتي تخاطب أفراد الأسرة جميعًا، تستطيع فى الكثير من الاحيان بالتهويل أو التهوين مرة وبالإلحاح والإيحاء مرات، أن تضلل عقل الإنسان وتزيف وعيه وتنحرف بإرادته في اتجاهات مرسومة مقدمًا. فإذا أخذنا التليفزيون، كمثال نعايشه يوميًا، سنجده يزيف الوعي التجاري لدى المشاهد بالترويج لسلع معينة بين الناس، حتى لو لم يكونوا في حاجة ماسة لها، وحتى لو كانت احتياجاتهم الحقيقية تتعلق بأشياء مختلفة عنها كل الاختلاف. ولكن الإلحاح عليها يتكرر ويتكرر تطبيقًا لقاعدة في فنون الإعلان، فإنه بالإلحاح والتكرار المستمرين تصبح السلعة الكمالية ضرورة تكاد تستحيل الحياة بدونها. وعلى النحو نفسه يتم الترويج للقيم والأفكار، عن طريق تضخيم أحداث ضئيلة الشأن، والتهميش والتعتيم على الأحداث الكبيرة. والامر الذى يجعل الإعلام الغربي ينهج هذا النهج هو المعايير التى تتعلق بالمصالح الخاصة للنظم الرأسمالية.

ان براعة الإعلام الغربى فى التهويل لا تضاهيها إلا براعته فى التهوين، الذي يكشف حقيقة النهج الذي ينتهجه هذا الإعلام، الذي أقل ما يقال عنه أنه إعلام مضلل يفتقر إلى الموضوعية والنزاهة. فقد يبدو هذا الحكم للوهلة الأولى جائرًا ومتسرعًا، غير أن النظرة الأكثر عمقًا ترجح هذا الحكم وتؤكده، ذلك لأن الإعلام الغربي يبدو فى الظاهر وكأنه الإعلام الحر المتاح للجميع، بل يتخذ من هذا المظهر الليبرالي دعامة أساسية لدعايته، على أساس أنه يتفوق به على إعلام النظم الاستبدادية تفوقًا ساحقًا، ولكن هذا ليس إلا المظهر الخارج، إذ إن الإعلام الغربي لا يعبر إلا عن مصالح فئة واحدة من الناس، هى الفئة القادرة على أن تمول الإعلام بإعلاناتها، ومن المعلوم أن الصحف الكبرى ومحطات التليفزيون تعتمد في تمويلها كليًا أو بنسبة كبيرة على أموال المعلنين، هذا فضلاً عن أن هذه المؤسسات الإعلامية الرئيسية هى في أغلب الأحيان شركات تسير أعمالها وفقًا للمنطق الرأسمالى البحت، ولا يمكن أن تسمح بإعلام يؤدي إلى هدمها. وهكذا يفتقر هذا الإعلام إلى الصدق، وإن كان يتبع أساليب أذكى، وأبعد عن الطابع الصريح المباشر، من تلك التي يتبعها الإعلام العربى والمصرى.

ان الإعلام الغربي إعلام مضلل، يتلاعب بالعقول، والتلاعب بالعقول لا يتماشى مع الحرية والديمقراطية التي يتغنى بها الغرب. وإذا كانوا يصفون المواطن المصرى بانه يخضع لاستبداد النظام الحاكم، فإن المواطن فى

الغرب يخضع لاستبداد الإعلام، والمواطن الغربى لا يدرك ذلك، بل على العكس، يتباهى بأنه يمارس أعلى درجات الحرية، غافلاً عن أن الإعلام البارع بأساليبه المدهشة يتغلغل إلى كل خلايا مخه، ويوجهه إلى الوجهة المرسومة له مسبقًا. حيث ان الحاكم الحقيقى فى المجتمعات الغربية ليس رؤساء الدول والحكومات، وإنما ملاك الصحف والمجلات الكبرى ومحطات الإذاعة والتليفزيون، هؤلاء هم الحكام الحقيقيون الذين يحاسبون رؤساء الدول والحكومات ويسقطونهم، فى حين لا يحاسبهم أو يسقطهم أحد. هذا هو الوجه الآخر للديمقراطية الغربية، لكنه الوجه القاتم والقبيح.

ولاشك ان الإفراط في أسلوب الإثارة والمبالغة في الطرح عبر وسائل الإعلام الغربية سواء كانت من خلال الوصف والتشبيه، أو من خلال مضاعفة الأرقام عبر إحصاء غير دقيق قطعا ستؤدي إلى نتائج غير مرضية على الإطلاق، إذ إن الاستناد عليها يفرز خللاً في مسألة العلاج والتعاطي حينما تكون المعلومات عارية عن الصحة، وستنشئ تراكمات تفتقر إلى الاستقرار في حين ان تحقيق التوازن في هذه الناحية أمر بالغ الأهمية، والوسائل الإعلامية فى الدول الغربية تجنح لهذا الأسلوب فى تغطيتها للقضايا المصرية لجذب القارئ ولفت انتباهه بمعزل عن التوافق بين العنوان والمضمون على سبيل المثال.

مما ينشأ عن ذلك ازمة ثقة وبالتالي فإن الانعكاس السلبي حتما سيكون رد الفعل سواء كان خبرا اوتحقيقاً صحفياً أو مقالة أو مقابلة مع مسؤول، ولا ضرر في التسابق من حيث التميز وإدراج عنوان يليق بالمادة ومحتواها بل قد يصل الأمر في بعض الأحيان إلى حد التحوير غير المقصود كأن يكون الأمر تحذيراً، فيخرج العنوان وبفعل الجراحة التجميلية غير الموفقة إلى تحريض، واذا كان الهدف من اختيار العناوين اللافتة من قبيل الإثارة من تضخيم وتفخيم فإن الأثر يكون بالغاً، بل قد يصل في بعض الأحيان إلى مرحلة الإحراج والتجريح، والأدهى من ذلك عندما تستند الوسيلة إلى الشائعات في نشر الخبر بمعزل عن التقصي والتحقق وهذه المسألة لا تورثها فقدانها لقرائها فحسب بل انها بذلك تسقط ميثاق الشرف الصحفي وأمانة الكلمة.

فإذا كانت الصورة أصغر من الإطار فإن الفراغ سيكون من الوضوح ما يتيح للقارئ اكتشاف هذا الأمر، وكلما كان الطرح أقرب إلى الموضوعية كلما كان أكثر صدقاً في هذا الجانب والعكس كذلك، عنصر الإثارة جزء لا ينبغي التقليل من أهميته بهذا الصدد بل إنها تعتبر من مقومات نجاح المطبوعة، فمن غير المعقول أن يجري المحرر لقاء صحفياً يمتلئ بوابل من الأسئلة الثقيلة والخفيفة مع شخص ما ولا يقع في خطأ غير مقصود أو زلة لسان، لينتقي هذه السقطة أو تلك ويطرحها على الملأ في ظل غياب التنقيح وهو من صميم عمل المحرر

أو المعد، وهذا ليس عامل إثارة وجذب بقدر ما يشكل انتهازية مفرطة وتصيد للعثرات ليس له ما يبرره وفي اطار التسلق على هفوات الآخرين وزلاتهم، ويستطيع القارئ اكتشاف انتفاء القصد من السياق بانتفاء الإصرار. ولا تقتصر الآثار السلبية بعنصر المبالغة في الإثارة بالمسألة التى سبق ذكرها فحسب بل تذهب إلى أبعد من ذلك، حينما يمتزج هذا العنصر بمسألة نقل الحدث والتحليل وما يشوب هذا الأمر من تهويل يؤثر وبشكل مباشر على المتلقي، حين تنتفي مسألة تحري الدقة في النقل والتحليل بشكل موضوعي ومنصف، فالمعلومة ربما تكون صحيحة، كما أن الإضافات أو بالأحرى البهارات غير متوازنة، فهي أشبه بعملية الطبخ، فإن ضاعفت الملح فإن الطبخة حتماً ستكون مالحة، كما هو حال نتائج بعض التحليلات التي ترد بين الحين والآخر عبر الفضاء الغربى وقنواته ومطابخه، حينئذ ستجد التحليل مالحاً أو خانساً أو بائساً.

من هنا تكمن ضرورة استقاء المعلومة من مصادر موثوقة ومتزنة لكي لا يشكل التضليل بما يحتويه من إضافات تصوراً مغلوطاً منزوع الموضوعية والدسم ولا يعدو عن كونه ممارسة بائسة في التشويش بما يهدم ولا يخدم، وينبغي كذلك ان تؤثر الوسيلة الإعلامية البعد الأخلاقي والإلتزام المهني على الأسلوب التجاري المحض والذي قد يفقدها قراء ومتابعون بدلاً من كسبهم إضافة إلى أن هذا الأمر من شأنه تعميق الثقة وتفعيل التواصل مما لا يدع مجالاً للشك في نبل الأهداف بعيداً عن أهداف التسلل التي تثير الجمهور لفترة ضئيلة بينما تبقى النتيجة مرهونة في احتساب النقاط من عدمها، الإنسان بطبيعته لا يقبل أن يكون عرضة للاستغفال، لأنه يكره ان تنطلي عليه هذه الحيل في حين أن الفساد الأخلاقي من أقسى ما يواجهه اى شعب إذ إنه يقضي على قيمه ومقدراته، ان اختلال الأساس منشؤه ولاريب غياب الاعتدال والحكمة. الاعتدال في الإنسان يترجمه السلوك المتزن وبالرغم مما يحمله الإنسان من صفات متعددة ومتضادة بذات الوقت إلا أن القياس يكمن في الاستخدام الرشيد لهذه الصفات.

والمبالغة والتهويل يمثلان وقود الكذب بل أكثر من ذلك لكونهما آفة استقرار المجتمعات حيث الأرباك والارتباك، كما أن قيمة الشفافية يجب أن تكون في مستوى التداول بين الجميع. فمن المهم فى اى تغطية اعلامية هو الشفافية والوضوح في الأخبار، ومهما كانت القضايا والمشكلات فإن من المهم التعامل معها والعمل على معالجتها. ومن الضروري أن يتم تحديد المشكلة بما يتناسب مع حجمها وأثرها بشكل واقعي بعيدا عن المبالغة والتهويل. وفي المقابل لا ينبغي التقليل منها او التهوين من حجمها وأثرها وخطورتها.

ووسائل الاعلام الغربية تلجأ إلى التضخيم والتهويل؛ ما يعكس صورة غير حقيقية عن المشكلة أو القضية التي يراد التعامل معها. الأمر الذي ينعكس سلبا على إمكانية إيجاد الحل المناسب عدا عن الآثار الأخرى. فللأسف إن المبالغة أو التهويل أسلوب معتمد بل هي نمط تفكير عند وسائل الاعلام الغربية، سواء على مستوى المؤسسات أو الأفراد العاملين بها ويمكن ملاحظة ذلك بسهولة للمتابع سواء كان التهويل مقصودا أو غير مقصود.

إن تضخيم الأمور ووضعها فى اطار أكبر من حجمها والزيادة عليها فى التغطية الاعلامية الاجنبية للقضايا المصرية يكون في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدينية، وهذا يعني إبعاد الأمر عن حقيقته والتعامل مع شيء مختلف عما هو على أرض الواقع، وربما أن هذا الأمر الجديد لا يرتبط بالقضية الأساسية إلا من حيث المسمى. وحول الأسباب التي تدفع المؤسسات الاعلامية إلى تهويل الأمور هو رغبتهم التأثير في الآخرين وقناعاتهم باتجاه معين، وصرفهم عن الحقائق لاهداف معينة. فعلى سبيل المثال نجد ان بعض المشكلات الاجتماعية فى مصر يقوم الاعلام الاجنبى بتضخيمها أكبر بكثير مما هي، إما لأسباب شخصية أو للتأثير على الرأي العام ومتخذ القرار، وفي كل الأحوال فإن هذا التهويل وإن كان ظاهره يحقق بعض النجاح للقائمين عليه إلا أن حقيقة الأمر ليست في صالح المجتمع. وقد تكون النتيجة عكسية وهي تفاقم هذه المشكلة وانتشارها.

وتلجأ وسائل الاعلام الغربية إلى تضخيم بعض القضايا وحسب ما يناسب الرغبة لاغراض شخصية أو لصالح هذه الجهات للتاثير على الرأي العام وكسب تأييده وتعاطفه. وفي المقابل يتم التقليل من شأن بعض الأمور حتى لو كانت ذات أهمية لتنفير الناس منها وإبعادهم عن الحقيقة. أوالمبالغة في الانتقاد وتضخيم بعض الأخطاء والعيوب وتصويرها على أنها تجلب الكوارث وهي في واقعها أخطاء من الممكن وقوعها، بهدف اغتيال الشخصية وتشويه الصورة. كما تميل إلى التقليل من قيمة الأمور الإيجابية وتضخيم أثر الأمور السلبية. وأحيانا تكون المبالغة بهدف التقرب والتزلف لتحقيق مصالح شخصية.

إن التهويل يؤدي إلى تغييب الحقائق ونشر اليأس والإحباط في النفوس وعدم القدرة على العمل والإنجاز. بل يصل الى حد التخويف ونشر الرعب في النفوس، كما أنه لا يساهم في حل المشكلات ويعيق الاصلاح ويضعف الكفاءة في التعامل مع الأزمات. إضافة الى إرباك الجهات المختصة وإعاقة عملها، وهو الامر الذى يسعى الاعلام الغربى لان يحدث فى مصر، فان للاعلام ووسائل الاتصال والتواصل دور كبير في تضخيم

الأحداث والمشكلات وعليها مسؤولية كبيرة. وكما هي مسؤولية المؤسسات الإعلامية هي أيضا مسؤولية الأفراد خصوصا مع تعاظم دور وسائل التواصل الاجتماعي.

والتهويل والتضخيم له أشكال متعددة منها تكرار الموضوع لفترة طويلة وبصور متعددة، واختيار عناوين خادعة تترك أثرا في النفوس، او تأخر نشر الحقائق والمعلومات الصحيحة أو التلاعب فيها، أو الغموض وعدم الوضوح أو القراءة غير الصحيحة للأرقام والإحصائيات واعتماد الانتقائية في ذلك، فقد يركز على جزء من الإحصائية ويترك آخر بما يتناسب مع الرغبة والاتجاه المراد توجيه الراي العام إليه. ان التهويل والمبالغة مرض، وان التعامل مع القضايا والمشكلات يجب أن يتم بموضوعية وواقعية واتزان واعتدال، وعدم إعطاء الأمور أكبر من حجمها. فالتهويل والمبالغة خطيران على المجتمعات.

تحليل لما تم رصدة من المواقع والصحف الأجنبية للانتخابات الرئاسية في مصر

وتمثل ذلك فيما رصده الائتلاف من مواد اخبارية متداولة فى وسائل الاعلام الاجنبية عن الشأن المصرى فى فترة الاستعداد للانتخابات الرئاسية المصرية ٢٠٢٤، من١ يوليو إلى ٣٠ سبتمبر، حيث تركزت التغطية الاعلامية لتلك الوسائل على قضايا بعينها منها:

التشكيك فى نزاهة الانتخابات الرئاسية القادمة ووصفها بالديمقراطية الزائفة والتأكيد على فوز الرئيس السيسى فى الانتخابات الرئاسية القادمة بفترة رئاسية ثالثة، متابعة الاسماء المحتمل ترشحها للانتخابات الرئاسية، القاء قوات الامن للمشاركين في حملة المرشح الرئاسي أحمد طنطاوي، دعم احمد الطنطاوى والمعارضة فى الانتخابات القادمة، انتقاد نظام الحكم فى مصر وسياسة الرئيس السيسى، ادانة المضايقات التى يتعرض لها المعارضيين والمرشحين الرئاسيين ومعاونيهم من قبل النظام والرئيس المصرى، قضية القاء القاء القبض علي أمين عام التيار الحر هشام قاسم من قبل السلطات المصرية، تردى الأوضاع الاقتصادية وتشديد الخناق السياسي على ترشح الرئيس السيسى فى الانتخابات الرئاسية، وتحدثت القليل من الصحف عن التقدم المحرز فى الحياة السياسية والانتعاشة التى تشهدها مصر فى الآونة الأخيرة فيما يخص التعبير عن الرأى وكيف أن ذلك سيؤثر إيجاباً على احتمالية فوز الرئيس السيسي فى الانتخابات المقبلة.

تحليل الصحف الأجنبية خلال شهر يوليو ٢٠٢٣

١. **الصحف البريطانية:**

- **Middle East Monitor:**

تعتبر هذه الصحيفة من اشهر الصحف والمواقع البريطانية التى تتحدث عن مصر، لذا فإنها فى شهر يوليو نشرت خبرين عن الانتخابات الرئاسية المصرية. ركزت فيهم على المرشح المنتظر أمام السيسي، وتوقعت ان يكون عمرو موسى أو جمال مبارك بناءاً على تكهنات مصطفى بكرى والذى توقع نزول مرشح قوى أمام السيسي. ثم بعد ذلك ذكرت الدعوى التى رفعها مدير المركز الوطني لدعم المواطنة وحقوق الإنسان بهدف منع ترشح جمال مبارك، وأرفقت هذا الخبر بشروط الترشح للرئاسة ومنها شرط ألا يكون المرشح عليه أى تهم وذكرت أن حمال مبارك بالفعل ليس عليه أى تهم حالياً.

- **Egypt Watch:**

ذكرت الصحيفة الاجتماع السرى الذى جرى بين جمال مبارك وجوناثان كوهين السفير الأمريكي السابق لدى مصر، فى إشارة إلى احتمالية ترشح جمال مباك للانتخابات الرئاسية.

- **BBC:**

تعد صحيفة BBC من اعرق الصحف البريطانية وأقدمها، ولكن الغريب فى تناولها لموضوع الانتخابات الرئاسية المصرية هو انها لم تنشر فى الفترة الأخيرة سوى خبر واحد فقط عن هذه الانتخابات ذكرت فيه ترشح حازم عمر عن حزب الشعب الجمهورى المصرى.

- **The National MENA:**

ركزت هذه الصحيفة من خلال الخبر الوحيد التى نشرته فى الفترة السابقة على المناخ السياسي المصرى فى الفترة الأخيرة، حيث وصفته بالمنتفح نسبياً مقارنة بما سبق، ودللت على ذلك بأن الحوار الدائر حول الانتخابات الرئاسية واحتمالية ترشح اخرين ضد الرئيس السيسي يدل على هذا الانفتاح. بجانب ذلك ذكرت الصحيفة الحوار الوطنى الذى دعى إليه الرئيس السيسي والعفو الرئاسي لعدد من السجناء السياسيين كأنواع من تخفيف الضغط السياسي الذي تعود عليه الشعب المصرى فى السنوات السابقة.

- **The Middle East Beat:**

الأشراف المصري لحقوق الإنسان والتنمية

ركزت هذه الصحيفة أيضاً على الانتفاح السياسي فى مصر حيث ذكرت أنه وعلى الرغم من أن الحوار الدائر حول الانتخابات الرئاسية المقبلة قيد التدقيق من قبل السلطات ، فإن هناك مستوى من التسامح تجاه الانتقادات الموجهة لسياسات الحكومة التي لم يكن من الممكن تصورها قبل أكثر من عام بقليل. أصبح موضوع الحريات المدنية موضوعًا مثيرًا للجدل في مصر ، سواء كان مرتبطًا بشكل مباشر بالانتخابات المقبلة أو اعتبرته السلطات بمثابة حيلة لتهدئة الاستياء العام المتزايد من ارتفاع أسعار السلع الأساسية. ومع ذلك ، وبغض النظر عن الدافع ، فإن المصريين يتمتعون حاليًا بمستوى من الحرية – رغم إدارتها بعناية وتحت المراقبة عن كثب من قبل السلطات – لم نشهده في العقد الماضي.

٢. **الصحف الأمريكية:**

- **Associated Press:**

ركزت هذه الصحيفة على الانتهاكات التى يتعرض لها المرشح للانتخابات الرئاسية أحمد الطنطاوى منذ إعلانه نيته للترشح. ومنه استخلصت الصحيفة نتيجة بأنه من المتوقع على نطاق واسع أن تكون الانتخابات الرئاسية العام المقبل نتيجة مفروغ منها لصالح الرئيس الحالي عبد الفتاح السيسي، الذي أشرف على حملة قمع حادة ضد المعارضة السياسية.

- **CNN:**

كان لهذه الصحيفة من بين باقى الصحف الأجنبية النصيب الأكبر من التغطيةالأخبارية للانتخابات المصرية المقبلة، حيث نشرت ٣ أخبار عنها. ومن الملاحظ ان هذه الأخبار الثلاثة كلها تدور حول المرشحين المحتملين لخوض العراك الانتخابى. حيث ركزت فى أول خبر على ما قاله مصطفى بكرى حول احتمالية نزول مرشح قوى ضد السيسي. وركزت فى الخبر الثانى والثالث على الأحزاب ومن من المحتمل أن سوف للترشح ، حيث من المتوقع أن يقدم حزب الوفد عبد السند يمامة، وحزب المحافظين أكرم قرطام، وحزب الشعب الجمهورى حازم عمر، وحزب السلام الديمقراطى أحمد الفاضلى، وأحمد الطنطاوى. وتمت أيضاً الإشارة إلى موافقة الرئيس السيسى على الإشراف القضائي على الانتخابات المقبلة.

٣. **الصحف الهولندية:**

- **Fanack.com:**

نشر الموقع مقالاً بعنوان "ربيع مصر والطريق المراوغ لانتخابات ٢٠٢٤" ومن اسم المقال يمكن للقارئ استنباط ما يحويه، حيث يشبه المقال ما يحدث فى الساحة السياسية من انفتاح سياسي مثل الدعوة للحوار الوطنى والإفراج عن المعتقلين السياسيين بأنه "ربيع مصر"، ولكن فى الحقيقة ذلك الربيع ما هو إلا "طريق مراوغ لانتخابات ٢٠٢٤". والدليل على ذلك فشل الحوار الوطنى وكافة المبادرات الأخرى التى دعى إليها الرئيس السيسي، بالإضافة إلى قلة عدد المفرج عنهم سياسياً مقارنة بإجمالى العدد المحتجز سابقاً وحالياً. ثم أسهب الموقع فى ذكر اسباب فشل السيسي فى هذه المبادرات وكيف أنه يمكن أن يأخذها كواجهة للفوز بالانتخابات القادمة.

- **Global Voices:**

نشر الموقع مقالاً بعنوان: "السباق الغريب: الطريق إلى الانتخابات الرئاسية المصرية ٢٠٢٤". وبالغرغم من وصف العنوان ما يحدث الآت تمهيداً للانتخابات الرئاسية بال"الطريق الغريب" إلا أن باقى التقرير ذكر الأحزاب المصرية ومرشحيهم المحتملين واصفاً هذه الخطوة بأنها مؤشراً على "عدم تقليدية وسخافة" هذه النسخة من الانتخابات.

٤. **<u>صحف أخرى:</u>**

- **Middle East Observer السويدية:**

نشرت خبراً عن احتماية ترشح عبد السند يمامة وأحمد الطنطاوى فى ظل وجود انتهاكات لحقوق الإنسان حيث فشل الحوار الوطنى وعدم إطلاق سراح المعتقلين سياسياً بالكامل حتى الآن ومنهم محمد الباقر وفشل الوفاء بالوعود التى قدمت قبل مؤتمر COP27.

- **Tele SUR الفنزويلية:**

نشر الموقع مثالاً لمؤيد ترشح السيسي مرة أخرى وهو عمرو سليمان، وآخر معارض لترشح السيس وهو محمد أبو الغار. حيث ذكر كل منهما مبرراته حيث يرى عمرو سليمان أن السيسي نجح في إعادة مصر إلى وضعها الطبيعي بين دول العالم. فى حين يرى محمد أبو الغار أن ما يقوم به النظام المصري هو اتخاذ خطوات سريعة نحو انهيار الدولة.

جدول يوضح عدد الصحف الأجنبية التي تناولت الانتخابات الرئاسية خلال شهر يوليو

صحف بريطانية	٥
صحف أمريكية	٢
صحف هولندية	٢
سويدية	١
فنزويلية	١

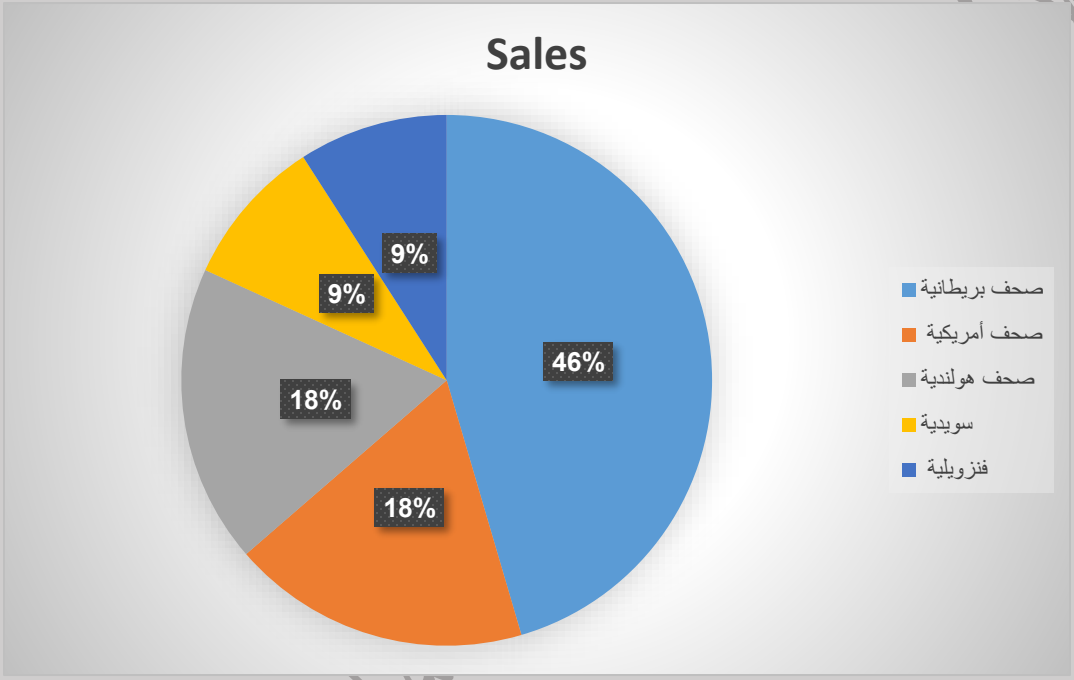

تحليل الصحف الأجنبية خلال شهر أغسطس ٢٠٢٣

- **<u>الصحف الأمريكية:</u>**
- فى بادئ الشهر، قامت صحيفة **Atlantic Council** الأمريكية بنشر مقال عن احتمالية ترشح جمال مبارك للانتخابات الرئاسية القادمة بل وأضافت أن احتمالية مكسبه كبيرة بالنظر للاعتقالات والانتهاكات التى تعرض لها المصريون طوال فترة حكم الرئيس عبد الفتاح السيسي. ولكن فى خاتمة الهشر نشرت صحيفة **CNN** مقالاً ذكرت فيه بدأ الهيئة الوطنية للانتخابات في مصر، أولى خطوات التجهيز لانتخابات الرئاسة، بدراسة المواعيد القانونية لإجراء الانتخابات، ومطالبة بعض ممثلى الأحزاب السياسية المصرية والنواب بأن تكون الانتخاابت عادلة نزيهه واقترحوا ان يتاح بها التصويت الالكترونى.

- ومن ناحية أخرى نشر موقع وكالة الأنباء الأمريكية التى تغطى الشرق الأوسط تقريراً عن هشام قاسم رئيس حركة المعارضة المصرية المدعاة "التيار الحر" والخطر الذى يشكله اعتقاله قبل الانتخابات المصرية. حيث قامت السلطات المصرية باعتقاله بعد رفضه دفع كفالة فى قضية تشهير ضد وزير العمل السابق كمال أبو عيطة. وفى ثنايا التقرير، تم ذكر بعض ما قاله الناشطون السياسيون عن اعتقال هشام حيث قال احدهم أنه يرى فى هشام "جمال خاشقجى جديد".
- **الصحف البريطانية:**
- ذكرت صحيفة **The New Arab** أنه حثت مجموعة من الديمقراطيين في مجلس الشيوخ بالولايات المتحدة على حجب ما يصل إلى ٣٢٠ مليون دولار من أصل ١,٣ مليار دولار مخصصة للمساعدات العسكرية لمصر بسبب سجل البلاد في مجال حقوق الإنسان، من ضمنها اعتقال الحكومة المصرية أنصار وأفراد عائلات منافس يعتزم الترشح ضد الرئيس عبد الفتاح السيسي.

حيث يقول أعضاء مجلس الشيوخ إنه بسبب قرارات سابقة بحجب الأموال ، حسنت مصر ممارساتها في مجال حقوق الإنسان. ومع ذلك ، فإنهم يصرون على أن هناك حاجة إلى مزيد من الضغط لإحداث المزيد من التغيير.

- فى حين ركزت صحيفة **Reuters** على الأوضاع الاقتصادية فى البلاد وخاصة انقطاع التيار الكهربائي وتأثيرها على الاتخابات الرئاسية من جهة ومقارنتها بفترة تولى محمد مرسى سدة الحكم. فمن ناحية تأثير انقطاع التيار الكهربائي على الانتخابات الرئاسية المقبلة، أكدت الصحيفة على أنه بالرغم من أن "انقطاع التيار الكهربائي مؤشر على الفشل في السياسات الاقتصادية والإدارة"، كما قالت جميلة إسماعيل، وأنه أثارت المشاريع الضخمة مثل العاصمة الجديدة خارج القاهرة والعاصمة الصيفية في العلمين على الساحل الشمالي غضباً شعبياً، إلا أنه –ووفقاً للصحيفة– من المتوقع على نطاق واسع أن يضمن السيسي، وهو قائد سابق للجيش أشرف على حملة قمع بعيدة المدى ضد المعارضة السياسية، فترة ولاية ثالثة في الانتخابات المقرر إجراؤها بحلول أوائل عام ٢٠٢٤.
- **الصحف الفرنسية:**
- تناولت صحيفة **Africa News** الفرنسية خبر الإفراج عن أحمد دوما، ولكن ربطته بسياق الانتخابات الرئسية المقبلة حيث زعمت أنه في الأشهر الأخيرة ، سمحت حكومة السيسي ببعض الانتقادات لسياساتها وسط أزمة اقتصادية مروعة وتزايد الدعوات للإصلاح السياسي قبل الانتخابات الرئاسية لعام

٢٠١٤، وضربت عدة أمثلة منها الإفراج عن أحمد وما و دعوة الرئيس لإجراء حوار وطني في أبريل من العام الماضي بهدف صياغة توصيات لمستقبل البلاد.

- **الصحف الهولندية:**
- تناول موقع **Fanack.com** فترة حكم الرئيس السيسي فى تقرير صدر يوم ١٤ أغسطس ٢٠٢٣. حيث تم تقسيم التقرير لعدة فترات تمثلت فى الانتخابات الرئاسية التى جاء من خلالها السيسي عام ٢٠١٨ وكيف كانت قامعة لأى معارضة، ثم احتاجات ٢٠١٩ والتى أدت للفت انتباه بعض أعضاء الكونجرس الأمريكي، حيث كشفت خطأ السياسة الأمريكية تجاه الرئيس السيسي ، معتبرة إياه 'القائد العظيم الذي أخرج مصر من حالة الاضطراب'. ثم تناول التقرير الوضع الاقتصادي الحرج التى تمر به البلاد مرجعة سببه إلى سيطرة الجيش الساحقة على الاقتصاد وبالتالى سخط شعبى عارم. ثم علاقات مصر الخارجية وكيف أنها فقدت ثقة المقرضين سواء العرب أو غيرهم.

وفى النهاية توصل التقرير إلى خاتمة مفادها ان الإحباط المتزايد يحتم على الرئيس السيسي توخي الحذر بسبب القلق من رد فعل شعبي غير متوقع. حيث وصفت السيسي ، الذي يطمح لفترة رئاسية جديدة في عام ٢٠٢٤ ، بأنه لا يخشى انتفاضة شعبية أو ثورة جديدة ناجمة عن الإحباط العام. ومع ذلك ، لا يزال بحاجة إلى إدراك متى ستكون الأزمة الاقتصادية الحالية لاتطاق

جدول يوضح عدد الصحف الأجنبية التي تناولت الانتخابات الرئاسية خلال شهر اغسطس

الصحف الامريكية	٢
الصحف البريطانية	٢
الصحف الفرنسية	١
الصحف الهولندية	١

الائتلاف المصري لحقوق الإنسان والتنمية

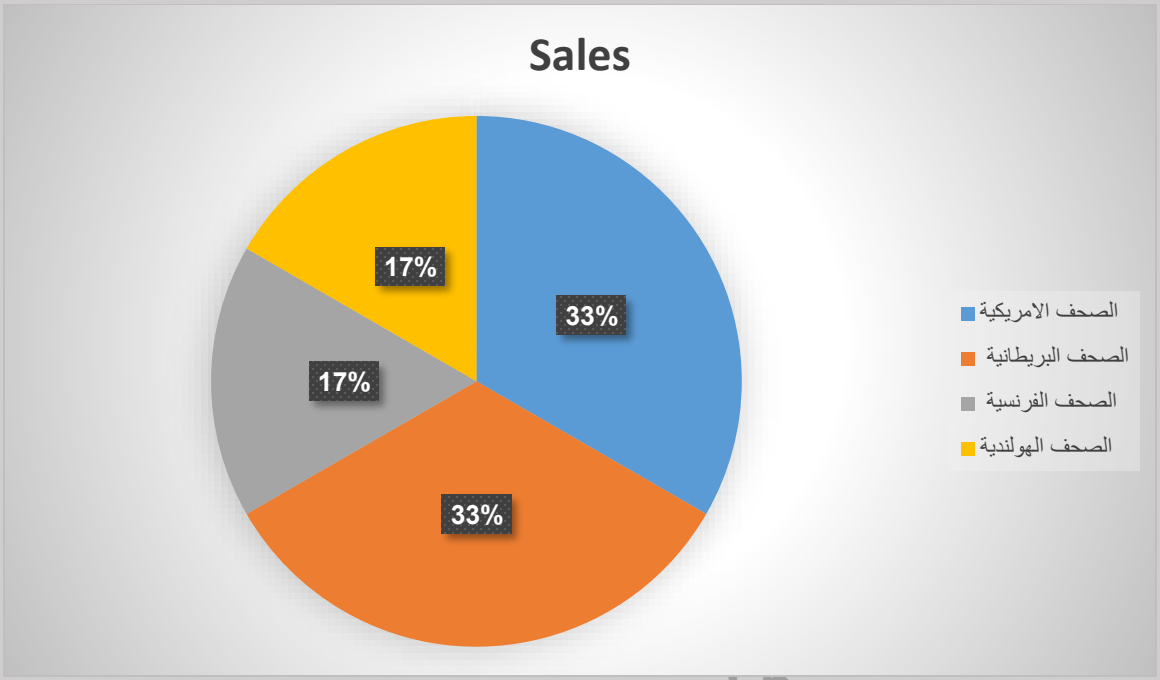

تحليل الصحف الاجنبية لشهر سبتمبر ٢٠٢٣

- **الصحف البريطانية:**

وتمثلت هذه الصحف فى:

- **The Middle East Monitor** والتى نشرت خبراً واحداً عن التيار الحر وأنه لن يرشح مرشحا للانتخابات الرئاسية بعد الحكم على أمينه العام هشام قاسم بالسجن ستة أشهر. ولكن الجدير بالذكر أن الصحيفة ذكرت فى آخر الخبر بالنص أنه: "يعتزم الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي ترشيح نفسه لولاية ثالثة. لقد وصل إلى السلطة قبل عشر سنوات في انقلاب عسكري دموي أطاح بأول رئيس منتخب ديمقراطياً في البلاد محمد مرسي. واتهمت منظمات حقوق الإنسان مصر مراراً وتكراراً بارتكاب انتهاكات واسعة النطاق لحقوق الإنسان في ظل نظام السيسي، بما في ذلك التعذيب والاختفاء القسري".
- **The Middle East Eye** والتى نشرت خبراً واحداً أيضاً ولكن عن المرشح أحمد الطنطاوى وجهازه المحمول الذى اخترقته برامج تجسس تجارية أوروبية عدة مرات بعد أن أعلن عن رغبته في الترشح للرئاسة المصرية، على حد قول الصحيفة.

- **الصحف الأمريكية:**

هذه الصحف الأجنبية هى The Barron's, Wall Street Journal, CNN, Bloomberg, Washington Post.

حيث تناولت الصحف الأمريكية أخبار الانتخابات هذا الشهر فى سياق التكهن بموعد الانتخابات أو رصد حالات الاعتقال التى تعرض لها مؤيدو مرشحين الرئاسة ومرشحو الرئاسة نفسهم مثل أحمد الطنطاوى الذى تعرض هاتفه للاختراق. ولكن الملاحظ أن العامل المشترك بين كل هذه الأخبار هو ذكر الحالة الاقتصادية الصعبة التى تمر بها البلاد على حد وصفهم، مثل نقص قيمة الجنيه المصري وغلاء الأسعار وارتفاع معدل التضخم وما إلى ذلك.

- **الصحف الألمانية:**

نشرت صحيفة واحدة ألمانية عن الانتخابات الرئاسية بمصر وهى صحيفة **DW** والتى جاء عنوان مقالها الأوحد كالتالى: "تزايد استهداف النشطاء قبل الانتخابات الرئاسية". وفى ذلك التقرير تحدثت الصحيفة عن التضييق على أسر النشطاء المعارضين للنظام، وكيف أن فجر العادلى التى تعيش بألمانيا تعرض والدها للاحتجاز التعسفى بعد وصوله مطار القاهرة قادما من مدينة فرانكفورت الألمانية. وأضافت الصحيفة أنه لم تكن حالة علاء العادلي الوحيدة إذ شهد شهر أغسطس المنصرم إلقاء القبض على جمال عبد الحميد زيادة، حيث جرى استجوابه بشأن نشاط نجله الناشط السياسي أحمد الذي يعيش في بلجيكا.

- **الصحف الفرنسية:**

اهتمت الصحف الفرنسية هذا الشهر بقضية أمين عام التيار الحر هشام قاسم والذى تعرض للاعتقال من قبل السلطات المصرية، والذى من بعدها قرر التيار الحر عدم ترشيح أى مرشح له فى الانتخابات الرئاسية المقبلة اعتراضاً على اعتقال الأمين العام للتيار. حيث أشارت لهذا الخبر كل من: موقع الغد، **France 24**، **Euronews**. بالإضافة إلى صحيفة **The Times of India** الهندية نشرت خبر اعتقال هشام قاسم وامؤيدو الطنطاوى.

- **الصحف الروسية:**

سادت حالة من الصمت على الصحف والمواقع الروسية فيما يخص الانتخابات الرئاسية المصرية، حيث أن الخبر الوحيد الذي نشر كان من نصيب صحيفة **RT** الروسية والتى ذكرت

فيما لم يزد عن خمسة أسطر بعض التغريدات لرجل الأعمال المصري نجيب سويرس حيث أنكر صحة تغريدة نسبت إليه يقول فيها "هو فى أحق من السيسي علشان ننتخبه".

جدول يوضح عدد الصحف الأجنبية التي تناولت الانتخابات الرئاسية خلال شهر سبتمبر

الصحف البريطانية	**٢**
الصحف الامريكية	**١**
الصحف الالمانية	**١**
الصحف الفرنسية	**١**
الصحف الروسية	**١**

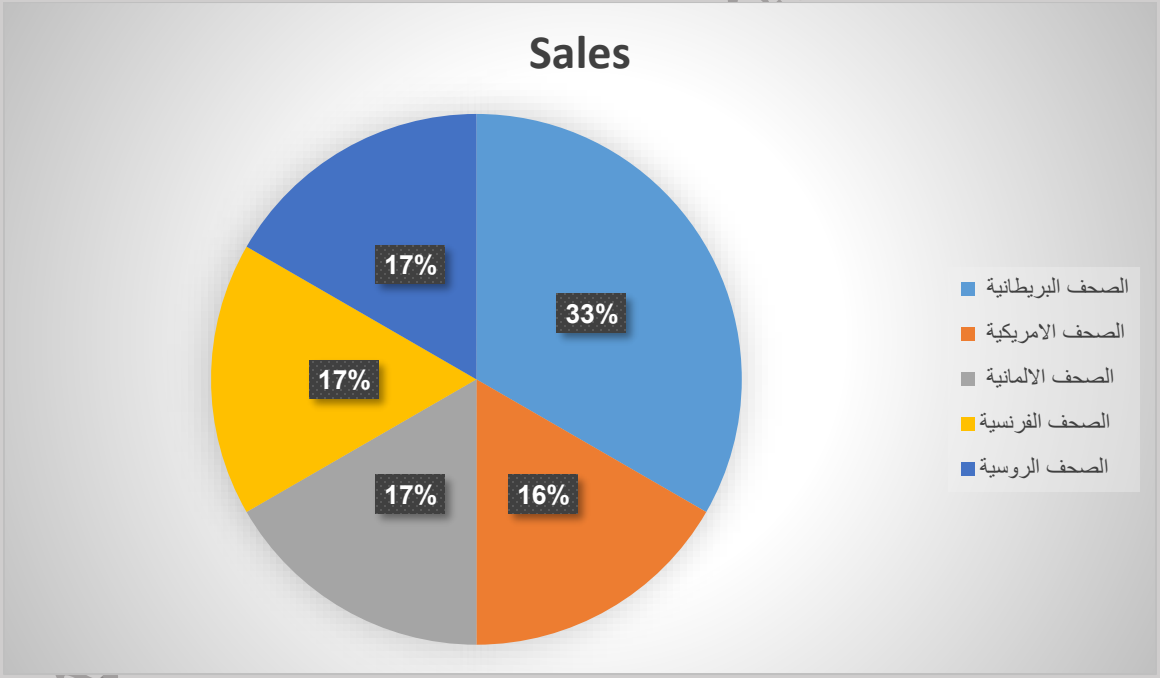

جدول مجمع لتناول الصحف الأجنبية للانتخابات الرئاسية من شهر يوليو حتى سبتمبر

صحف بريطانية	٩
صحف أمريكية	٥
صحف هولندية	٣
سويدية	١
فنزويلية	١
الصحف الفرنسية	٢
الصحف الروسية	١

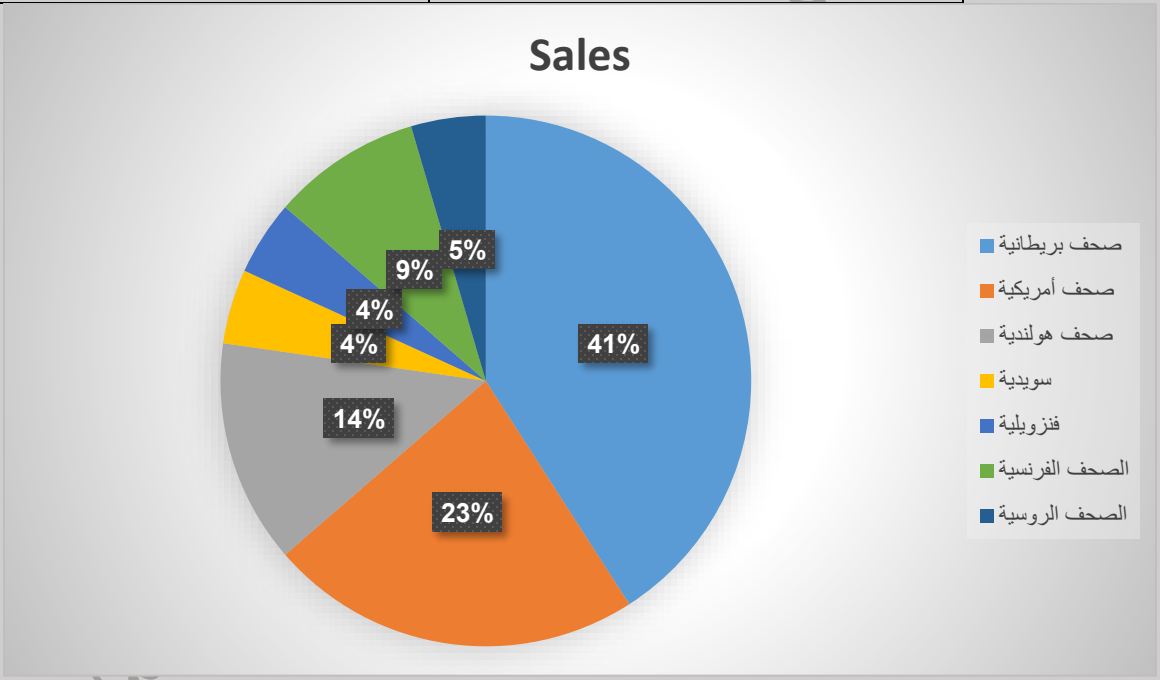

خاتمة

علي ضوء مارصدتة الدراسة بعد تحليل مضمون اتجاهات الصحف الأجنبية لتناول ما تعلق بالانتخابات الرئاسية في مصر ٢٠٢٤ في الفترة من ١ يوليو الي ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٣ تمثل في

أولا : سلبية وانحياز الاعلام الاجنبى فى تغطيته الاعلامية للاحداث السياسية وفترة الانتخابات فى مصر:

ثانيا : مبالغة وتهويل الاعلام الغربى فى تناول القضايا المصرية:

كما تركزت الاخبار المنشورة عن مرحلة ما قبل الانتخابات الرئاسية في الصحف التي رصدتها الدراسة علي المواضيع التالية :

١. التشكيك فى نزاهة الانتخابات الرئاسية القادمة ووصفها بالديمقراطية الزائفة
٢. التأكيد على فوز الرئيس السيسى فى الانتخابات الرئاسية القادمة بفترة رئاسية ثالثة
٣. متابعة الاسماء التى تعلن احتمال ترشحها للانتخابات الرئاسية
٤. القاء القبض علي بعض اعضاء في حملة المرشح المحتمل أحمد طنطاوي
٥. دعم المرشح المحتمل احمد الطنطاوى والمعارضة فى الانتخابات القادمة
٦. انتقاد نظام الحكم فى مصر وسياسة الرئيس السيسى
٧. ادانة المضايقات التى يتعرض لها المعارضيين والمرشحين الرئاسيين ومعاونيهم
٨. تردي الأوضاع الاقتصادية

فيما اغفلت خلال الفترة التي تناولتها الدراسة التقدم المحرز فى العديد القضايا الاقتصادية والاجتماعية الأخرى التي تهم المواطن المصري وما تم انجازة من قبل لجنة الحوار الوطني والتشكيك في جدوى اعمال هذه اللجنة.

الائتلاف المصري لحقوق الإنسان والتنمية